

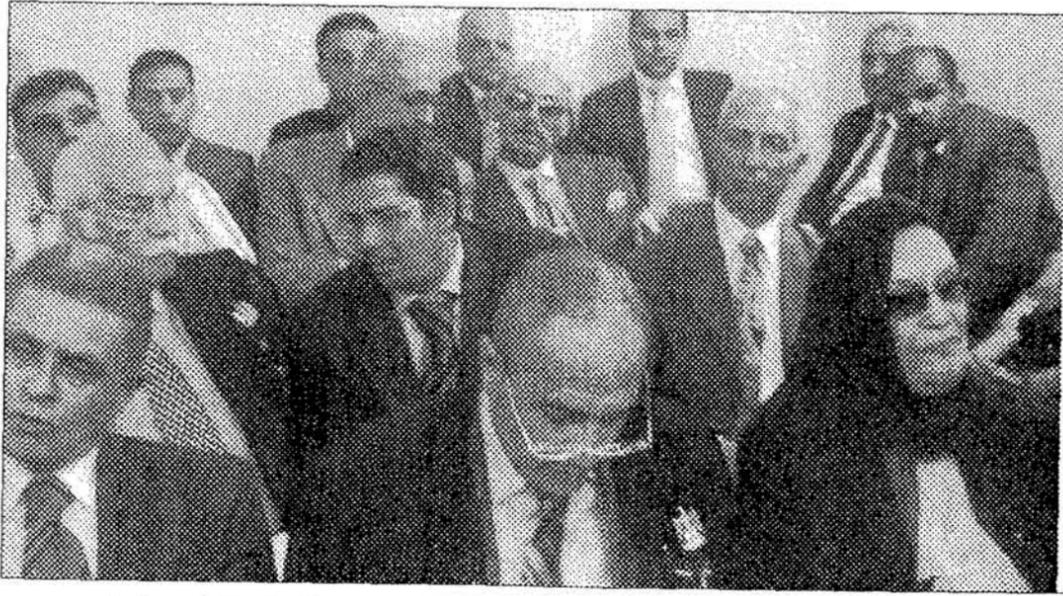
المصدر: الأهرام

التاريخ: ٦ يونيو ٢٠٠٦

في أولى جلسات محاكمة المتهمين في قضية غرق العبارة السلام مطامير الضحايا يطالبون بسرعة القبض على المتهم ومدوح إسماعيل غياب جميع المتهمين عن الحضور وتأجيل نظر القضية إلى جلسة ٣ يوليو المقبل



أهالي الضحايا تجمعوا في سرادق خارج المحكمة



قاعة المحكمة امتلأت بالمحامين للمطالبة بحقوق الضحايا

سفاجا - من عرفات على:

وسط جو سيطر عليه الحزن شهدت محكمة جناح سفاجا أولى جلسات محاكمة المتهمين في قضية غرق العبارة السلام ٩٨ التي اهتزت لها المشاعر الانسانية وراح ضحيتها ١٠٣٢ شخصا.

وقد تكدست قاعة المحاكمة التي تتمثل في مجرد شقة في عقار بأعداد خفيفة من أسر الضحايا الذين جاءوا من كل محافظات مصر برفقة محاميهم أملا في القصاص من المتهمين الذين لم يحضروا جلسات المحاكمة مما دفع المسؤولين لاقامة سرداق أمام المبنى الذي تقع فيه المحاكمة لاستيعاب الجموع الخفيرة التي قدمت إلى سفاجا.

وبعد جلسة استمرت نحو ست ساعات تم خلالها قراءة قرار إحالة المتهمين إلى المحاكمة وتم خلالها إثبات طلبات الدفاع عن المتهمين وطلبات محامي الضحايا والناجين قررت المحكمة في نهاية الجلسة تأجيل نظر القضية إلى جلسة ٣ يوليو المقبل لإعلان المتهمين إعلانا صحيحا وحضور الشهود الذي طالب الدفاع عن المتهمين سماع شهادتهم.

عقدت الجلسة برئاسة المستشار مجدى إسماعيل وعضوية كل من المستشار محمد جمال عبدالصبور المحامى العام لنيابات البحر الأحمر، ومحمد ياسين رئيس نيابة الفرقة الكلية وأشرف جابر مدير نيابة سفاجا وصلاح الشاهد وكيل أول النيابة وأمينى السر السياح

ومحمد عماد الدين أبوطالب نائب رئيس مجلس إدارة الشركة أيضا ومدوح عبدالقادر عرابى مدير الأسطول البحرى بالشركة ونيل السيد شلبى مدير فرع الشركة بمدينة سفاجا وصلاح جمعة قبطان العبارة سانت كاترين الذى امتنع عن المشاركة فى انقاذ الضحايا

أبوالفضل ووائل السيد. بدأت الجلسة بتلاوة قرار الاتهام فى القضية والموجه إلى عشرة متهمين ستة منهم على قيد الحياة وهم ممدوح إسماعيل رئيس مجلس إدارة شركة السلام للنقل البحرى ونجله عمرو نائب رئيس مجلس الإدارة الهاريان إلى بريطانيا

فضلا عن ٤ متوفيين انقضت الدعوى بالنسبة لهم لوفاتهم وهم سيد عمر قبطان العبارة المنكوبة ومسعود على السيد كبير الضباط البحريين ومحمد عبدالمحسن كبير المهندسين وحمدي شملول مهندس أول العبارة بعدها قامت المحكمة بإثبات حضور المحامين وأثبتت الطلبات الخاصة بالدفوع ثم بدأت بإثبات المحامين الحاضرين عن أسنر الضحايا والناجين والذين طالبوا بسرعة القبض على ممدوح إسماعيل، كما طالبوا بضرورة نقل جلسات المحاكمة إلى محكمة الغردقة لضيق القاعة التي تعقد المحكمة جلساتها بها لكونها مجرد شقة في حين طالب محامى ممدوح إسماعيل بالحكم ببراءته لعدم مسؤليته عن العيوب الفنية مشيرا إلى أن التقرير الفنى للعبارة الغارقة يؤكد سلامتها فيما عدا «١٣» رمانة بالعبارة وجدت غير سليمة وغير صالحة لحمل الناجين من العبارة مما يبعد أصابع الاتهام عنه، كما طالب الدفاع عن نائب رئيس مجلس إدارة شركة السلام ببراءته بدعوى أن ممدوح إسماعيل قد قام بالتلاعب في سجلات الشركة وألصق صفة نائب رئيس مجلس الإدارة له على غير الحقيقة لابعاد التهمة عن نجله عمرو مؤكدا أن حقيقة صفة موكله في الشركة هي مستشار وباعتبارها شركة مساهمة لا بد من اجتماع الجمعية العمومية لها للموافقة على منصب نائب رئيس مجلس الإدارة.